الجزء الثالث

# ثورة يناير، وبداية الدفع باتجاه معركة الانتخابات

حركة الأطباء المصريين كما يرويها المشاركون فيها

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

يمكنكم التواصل معنا من خلال :
info@sjplatform.org

الجزء الثالث

# ثورة يناير، وبداية الدفع باتجاه معركة الانتخابات

## حركة الأطباء المصريين كما يرويها المشاركون فيها

الجزء الثالث

# ثورة يناير، وبداية الدفع باتجاه معركة الانتخابات

## حركة الأطباء المصريين كما يرويها المشاركون فيها

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية
بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -
غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

دشن سقوط القانون 100[1] الشهير في مطلع 2011 تحولًا جذريًا في المشهد النقابي في مصر. وسرعان ما أمدته الثورة بزخم إضافي هائل .

ولعل من الواجب توضـيح دور القانون 100 في تجميد الحركة النقابية المهنية منذ صـدوره عام 1993، وخاصة بعد تعديله بالقانون رقم 5 لعام 1995 بشأن إنتخابات النقابات المهنية، الذي وضع شرطًا لا يمت للانتخابات ذاتها بصـلة، تحت دعوى "ضـمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية" كما جاء في ديباجته، حيث نص في المادة السادسة على:

"يكون للجنة القضائية المنصوص عليها في المادة السادسة من هذا القانون في سبيل تحقيق إشرافها الكامل على الانتخاب، الاختصاصات الآتية:

1 - تحديد مواعيد فتح باب الترشـيح وقفله، ومواعيد الانتخابات، وتعيين مقار لجان الانتخاب، وذلك كله وفقا لما هو مقرر قانونًا.
2 - مراجعة سـجلات قيد الأعضـاء بالنقابة العامة وبالشُـعب، والنقابات الفرعية، للتأكد من سـلامتها، وفحص كشوف الناخبين.

وهو ما أشـارت إليه د. مينا باعتباره تجميدًا متعمدًا من الدولة للحركات الاجتماعية الرامية للدفاع عن مصـالح أعضـائها الماسـة بحياتهم ومعيشـتهم اليومية، مثل الأجور والمعاشـات، والتأمين الصـحى، والرعاية الاجتماعية. أي الحقوق التي لم تعد الدولة راغبة في تقديمها، مع توجهها الجديد المتنصـل من الدور الاجتماعى. وبالتالى، لا ترغب في إعطاء الحرية للمطالبين بتلك الحقوق بشـكل منظم. وظلت نقابة الأطباء حكرًا على الفريقين، الحزب الوطنى وتيار الإخوان المسـلمين المتواطئ معه.[2] وقد صـدر حكم من المحكمة الدسـتورية العليا بعدم دسـتورية هذا القانون قبل الثورة بأيام، في 2 يناير 2011، بموجب الطعن المقدم من عصام الإسلامبولى وعبد العظيم جودة، المحامين بالنقض، ضد وزير العدل، ورئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية، واللجنة القضـائية المشـرفة على انتخابات النقابات المهنية، ونقيب المحامين. الأمر الذي دعا نشـطاء النقابات المهنية، حسـب الخبر المذكور في جريدة الأهرام بنفس التاريخ، لإصـدار بيان في وقفتهم أمام المحكمة الدسـتورية أثناء نظر القضـية تحت عنوان "زال القانون الاسـتبدادي فلنجري انتخاباتنا بنقاباتنا فورا". وشاركت في البيان حركات "مهندسون ضد الحراسة"، "وأطباء بلا حقوق"، و"صـيادلة من أجل التغيير"، و"معلمين بلا نقابة"، و"محامين من أجل التغيير"، وممثلون عن نقابات الصحفيين والتجاريين والتطبيقيين والبيطريين والعلميين والمهن الموسيقية.[3]

وبينما كانت أطباء بلا حقوق تتأهب لجمعيتها العمومية التالية في مارس 2011، طرح ملف الانتخابات على جدولها. واندلعت ثورة يناير حاملة سـخط المصـريين على نظام حكمهم الفاسـد وعزمهم على اسـتعادة حقوقهم. وكان التحاق الحركة بالثورة بديهيًا. وظهر هذا منذ اللحظات الأولى، حيث نوقش هذا قبل يومين من 25 يناير. وخلصـت نقاشـات الأعضـاء إلى ضـرورة المشـاركة في هذه الاحتجاجات (السـياسـية)، لكن بصفة مواطنين أفراد، وليس تحت لافتة أطباء بلا حقوق (النقابية).

وفي صـباح 25 يناير، كانت سـلالم دار الحكمة أحد أهم نقاط الاحتشـاد التي تجمع فيها قيادات أطباء بلا حقوق مع أطباء كافة التيارات السياسية.[4]

---

[1] سبق الاشارة إليه عبر موقع http://kenanaonline.com/users/ahmedel3arashiy/posts/196866 في هامش 8 من هذه الدراسة
[2] د. منى مينا
[3] جريدة الأهرام، 2-1-2011، http://gate.ahram.org.eg/News/27949.aspx
[4] د. أحمد فتحى

ولم تكتف الحركة بالوقفات الاحتجاجية بعد بداية الثورة، بل اســتمرت بأعضــائها في المســتشــفيات الميدانية. كما وصــلت أيضًــا إلى مقاعد مجلس نقابة الأطباء بخطوات أكيدة، عبر الجمعيات العمومية التالية على الثورة .[5]

وكان الواجب الإنساني والوطني والمهني يملي على أطباء مصر كافة مواصلة الليل بالنهار في العمل على استمرار الخدمة الطبية متاحة في مواقع عملهم الحكومية (رغم صعوبة الوصول إليها وسط المعارك وتهديد البلطجية وانقطاع المواصــلات). وكان هذا بالتوازي مع العمل في المســتشــفيات الميدانية ونقاط الإسعاف في ساحات الاعتصام.

وفي هذا الســياق، تجدر الإشــارة إلى دور د. مني مينا في إدارة أهم المســتشــفيات الميدانية (في مدخل شارع محمد محمود الذي تعرض لهجمات بالسلاح والغازات الخانقة بكثافة قاتلة، قبل نقلها إلى مسجد عمر مكرم) بالتعاون مع د. محمد فتوح (وزملاءه في مجموعة أطباء التحرير) منذ الأيام الأولى للثورة.[6] وكانت هناك مهام شاقة أيضًا في متابعة علاج المصابين ونقلهم بين مراكز العلاج المختلفة رغم ملاحقة الأمن لبعضهم، إلى جانب تدبير الدعم المادي والقانوني لأسرهم وأسر الشهداء، واستصدار شهادات طبية صادقة عن حالاتهم رغم تواطؤ إدارات بعض المستشفيات الكبرى لمنع هذا. وكان من أبرز الأطباء في أداء هذه المهام د. أحمد حسين (عضو مجلس النقابة حاليًا، وأطباء بلا حقوق قبل استقالته منها). وقد احتجزته قوات الأمن أكثر من مرة بسبب ذلك.

ولا يمكن أبدًا نسيان دور د. سناء عبد العزيز، الطبيبة السابقة بمستشفى المنيرة، في رعاية المستشفى الميداني بقلب ميدان التحرير، والتنسيق مع شباب الثورة في تدبير الأدوية.[7]

وكانت الشــهور الأولى من الثورة فرصــة عظيمة لتقوية حركة الأطباء المصــريين. إذ ســاهمت في ذلك حركتهم وجهودهم في الأحداث والفعاليات المختلفة. وخلقت الجولات الانتخابية وبداية الإعداد للإضرابات، والاســتعداد المكثف للجمعيات العمومية، مجالًا إضــافيا للتعارف وتوطيد الصــلات بين الأطباء ذوي المهارات القيادية المتميزة من مختلف المحافظات. فعلى سبيل المثال، شهد عام الثورة 2011 انضمام كلٍ من د. إيهاب الطاهر ود. أحمد فتحي ود. أحمد صــلاح إلى حركة أطباء بلا حقوق ( وثلاثتهم من أبرز أعضاء مجلس النقابة الحالي)، وكلك د .محمد وجيه ( عضو مجلس نقابة الجيزة).[8]

## الجمعيات العمومية قلب الحركة

ويسلط هذا العنوان الفرعي، رغم منطقيته، ضوءًا على الفكرة الأساسية في أي عمل نقابي. إذ ينفي تأثير الشــللية والجماعات الضــيقة. ويعني في صــميمه الحركة وســط جموع أصــحاب المصــلحة، أي جموع الجمعيات العمومية لأطباء مصر، أعضاء نقابتها.

وسط هذا الزخم، بدأ أعضاء حركة أطباء بلا حقوق جولات واسعة على مستشفيات الجمهورية للدعوة إلى الجمعية العمومية في 25 مارس 2011. شملت محافظات البحيرة والإسكندرية والغربية والشرقية، ومحافظات الصــعيد جنوبًا حتى الأقصــر. وكان عملًا تطوعيًا بالكامل، من أجل الحشــد لجمعية عمومية ترفع المطالب، وتحدد مدىً زمنيًا لتنفيذها، وإلا يلجأ الأطباء للإضــراب. وفي جولاتهم، كان الســؤال

[5] نفسه
[6] د. أحمد بكر
[7] شهادة شخصية عن قرب من أحد أعضاء فريق البحث
[8] د. رشوان شعبان في شهادة مكتوبة

الأساسي للأطباء في مستشفيات المحافظات المختلفة؛ هل ستستمر الحماسة التي نراها منكم في الجمعيات العمومية للمطالب وتطبيقها، وتستطيعون الدخول في إضراب فعلًا على الأرض؟[9]

وجاءت الجمعية العمومية قوية بحضور يتراوح من 2000 إلى 3000 طبيب. وُرفعت مطالب موجه لرئاسة الوزراء؛ مثل إقالة وزير الصحة وتجميد رئاسة دكتور حمدي السيد للنقابة لأنه ليس معبرًا عن الأطباء، وزيادة ميزانية الصحة، وإقرار هيكل أجور عادل يضع الأطباء في المكان اللائق بهم في أعلى الشرائح، مثل كل دول العالم، وتأمين المستشفيات بعد تواتر عشرات من حوادث الاعتداء على الأطباء خلال عملهم فيها من البلطجية و أهالى المرضى في وقائع عديدة دامية (منها على سبيل المثال تلقى مدير مستشفى المحلة لطعنات نافذة، قبل إنقاذه).[10]

وتقرر إجراء الانتخابات النقابية في 14 أكتوبر 2011، الجمعة الثانية من أكتوبر، طبقًا لقانون النقابة. وكانت تمثل أول انتخابات حقيقية بعد تجميد العمل النقابى منذ 1993. وحدد موعد انعقاد جمعية عمومية طارئة في 1 مايو 2011، لإقرار الإضراب كرد الفعل في حالة عدم استجابة رئاسة الوزراء للمطالب. وبالفعل، أعلن في تلك الجمعية قرار الدعوة للإضراب في 10 و17 مايو، وهو ما سنأتي على ذكره تفصيلًا تحت عنوان إضرابات الأطباء.

وأجريت الانتخابات في موعدها يوم 14 اكتوبر بحضور حوالي ثلاثة وثلاثين ألف طبيب في ظل استقطاب حاد. وانحصر التنافس بين قائمة الإخوان المسلمين وحلفائهم "أطباء من أجل مصر"، وقائمة "الاستقلال" التي ضمت أعضاءً من أطباء بلا حقوق وحلفائها. وامتنعت الحركة عن تقديم مرشح لمقعد النقيب. وعلى مستوى مقاعد النقابة العامة وعددها 25، فاز النقيب الذي فضل التحالف مع الإخوان بعد فترة من استجابته الأولية لقائمة الاستقلال ( ا. د خيري عبد الدايم). وحصدت قائمة (أطباء من أجل مصر) 18 مقعدًا، في حين فازت قائمة الاستقلال بباقي المقاعد وعددها 6. أما في النقابات الفرعية، فازت قائمة الاستقلال بأغلبية الأعداد في المحافظات الكبرى (فمثلًا حصدت قائمة الاستقلال في مجلس نقابة القاهرة 14 مقعد من أصل 17 ). ومن اللافت للنظر، أنه لم يكد يمضي يومان على إعلان هذه النتائج، حتى صدر في 17 أكتوبر قرار 700 لوزير الصحة أ. د. عمرو حلمي برفع حوافز الأطباء بنسبة 300 % للجميع، و330 % للنواب، و700 % لأطباء الطوارئ.[11]

## معوقات بداية احتلال قائمة الاستقلال مقاعد النقابة في انتخابات 2011

"عشية استلام الإخوان المسلمين للسلطة في مصر"

وفي أعقاب انتخابات الأطباء الأولى بعد الثورة، كان من الطبيعي في تلك المرحلة الانتقالية أن يواجه الأطباء المنتخبين من خارج دائرة الإخوان المسلمين أو النظام، أى للناجحين من كتلة الاستقلال، لكثير من المشاكل والمعوقات. ومع هذا، نتج عن تلك الانتخابات تحولًا جذريًا واضحًا في تركيب وأداء مجالس نقابات الأطباء، وفي كيان وأداء حركة أطباء بلا حقوق نفسها كذلك، حيث أدى التمايز الحتمي بين أعضائها (ما بين النقابيين والعاديين) إلى مشاكل عديدة.

في النقابة العامة وبعض الفرعيات (نقابات محافظات الدلتا)، كان على الناجحين من كتلة الاستقلال "أعضاء حركة أطباء بلا حقوق" التعامل كأقلية (صغيرة أو كبيرة) مع الأغلبية الإخوانية صاحبة القرار. أما

[9] د. سناء فؤاد
[10] د. إيهاب الطاهر في شهادة مكتوبة
[11] د. سناء فؤاد

في النقابات الفرعية الكبرى؛ كالقاهرة والإسـكندرية وغيرها (أغلب محافظات الصـعيد)، تسـلم نقابيو الاستقلال مع حلفائهم زمام القيادة. وفي كلتا الحالتين لم يكن التعايش سلسًا.[12]

كان أول ما قام به الناجحون الجدد هو الانكباب على دراسـة قانون 45 لعام 1969[13] بشـأن نقابة الأطباء ولائحته التنفيذية لاستكشاف مجال الحركة المتاح وحدود صلاحياتهم، واعين الأهمية الاستثنائية للالتزام الدقيق بالقانون، ليس فقط من باب احترام الأداء المؤسـسـي والديمقراطي، بل وأيضًـا في ظل تربص خصـوم الحركة داخل النقابة وخارجها، ومع تسـابق الإعلاميين على دعوتهم للحديث في مختلف المنابر وتوجيه الأسئلة لهم عن موضوعات شائكة (مثل الانحياز السياسي، والموقف من الإخوان، ما لديهم من ردود على الاستفزازات الإخوانية ودعايات النظام المشيطنة للحركة وقياداتها). وكان كل ذلك وسط زخم العام الثاني للثورة، عام اسـتلام تيار الإخوان المسـلمين لمؤسـسـة الرئاسـة والسـلطتين التنفيذية والتشريعية في مصر، وليس فقط داخل نقابة الأطباء.

وفي دار الحكمة مقر النقابة العامة للأطباء، كانت القيادات الأبرز للإخوان (من عيار عصـام العريان وعبد المنعم أبو الفتوح الأمين العـام لاتحـاد الأطبـاء العرب) منشـغلـة بـأمور جمـاعتهـا ومهـام التمكين السـياسـي، حتى أن د. عصـام العريان لم يترشـح أصـلا للانتخابات وترك مقعده القيادي في هيئة المكتب والمجلس. بينما انصب اهتمام أطباء تيار الإخوان في المجلس الجديد، أي الأمين العام د .عبد الفتاح رزق وزملاؤه، على أمرين؛ أولهما التخديم على تسـييد سـياسـة الجماعة، التي حيث لم تختلف على الإطلاق في مجال الصحة عن سياسة نظام مبارك[14]. وكان الصدام حتميًا مع الأقلية التي بذلت جهودًا خارقة بالتعاون مع الفرعيات لدفع ملف الكادر[15]، وكانوا من قيادات قائمة الاسـتقلال، التي تعد مكونًا أسـاسـيًا في اللجنة القومية للدفاع عن الحق في الصـحة، ونظمت معها ندوات ومؤتمرات عديدة لتفنيد مشـاريع الحكومة للتأمين الصحي، وتقديم بديل يتمثل في خطوط عريضة لقانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل.[16]

أما الهم الثاني لأطباء تيار الإخوان في النقابة، فكان مواصـلـة اسـتفزاز الأقلية من قائمة الاسـتقلال لاستنزاف جهدها في الرد على التعامل الفظ والتطاول والسباب في اجتماعات مجلس النقابة، والرد على الأكاذيب والشـائعات المسـيئة عن حركة "أطباء بلا حقوق الأب الشـرعي لقائمة الاسـتقلال" وقيادتها . وكانت تلك الشـائعات تنطلق وتروج من منابر الإخوان الإعلامية بنشـاط بالغ[17]. ويمكن متابعة تفاصـيل هذه المواقف في صـفحات بضـعة أعداد من مجلة الطبيب التي أصـدرها إخوان النقابة عام .2012 فمثلًا تضـمنت المجلة في عدد يوليو ،بقلم د أحمد لطفي عضـو المجلس ومسـؤول إعلام النقابة، احتفاءًا بما أقره برلمانيوهم من زيادة المبلغ المخصص للصحة في الموازنة بضعة مليارات عن العام السابق. بينما أغفل تمامًا كونه مازال أقل من 5% من إجمالي الموازنة (أقل من ثلث الحد الأدنى المقبول عالميًا)، وإنه بحساب نسبة التضخم والزيادة السكانية بمليوني مواطن، يعني حقيقة انخفاض نصيب الفرد من الصحة عن العام السـابق وما قبله .بما يعني اسـتمرار اهمال أولوية الصـحة على نهج نظام مبارك. ثم اضـطر للتخفيف من حدة الحفاوة بالموازنة بعد فضح بيان نقابة القاهرة هذا الخداع للجمهور.[18]

---

[12] د. نفسه

[13] http://www.ems.org.eg/rules/sub/25 ، وأيضًا https://manshurat.org/node/414 حيث النسخة الأصلية للقانون المنشورة بالجريدة الرسمية بالعدد 30 الصادر في 24 يوليو 1969.

[14] (موازنة ضئيلة، وأجور مذلة للفريق الطبي، وحظر الإضرابات، وهيكل صحي تتنافس هيئاته ولا تتعاون وتنسق فيما بينها، والتربح من أشكال تطوير وهمية للمنظومة الصحية مثل لجان الجودة و الأيزو، و مشاريع تطوير المباني، وإدارة القوافل الطبية، ونظام التأمين الصحي المعيب)

[15] يذكر هنا الدور المركزي للدكتور إيهاب الطاهر في البحث والتدقيق والصياغة الرصينة لذلك الملف، وكان وقتها عضو مجلس نقابة القاهرة الفرعية. هذا بالإضافة إلى العمل على زيادة موازنة الصحة بكل السبل (في الإعلام ورسميًا مع البرلمان ومجلس الشورى، وفي ورش العمل واللقاءات المفتوحة في المستشفيات، وفي قرارات الجمعيات العمومية الطارئة)، وصولًا للوقفات الاحتجاجية عند مجلس الشورى، ثم الإضراب في أكتوبر 2012، وسيلي ذكر تفاصيل استماتة الإخوان ضده لاحقًا.

[16] د. إيهاب الطاهر.

[17] بوابة الاهرام، ابريل 2012 https://gate.ahram.org.eg/News/191932.aspx

[18] د. سناء فؤاد ، عضو نقابة القاهرة الفرعية.

وفي مقارنة بالغة الدلالة حول علاقة كلا الفريقين بالسلطة والمسؤولين، نلاحظ أن نقابيي قائمة الاستقلال لم يستخدموا وجودهم في النقابة لتبادل المنافع مع الوزارة .ويظهر ذلك من موقفهم من د.عمرو حلمي، الذي تولى الوزارة بناء على ترشيحات قبلها أعضاء حركة أطباء بلا حقوق، على أساس سابق انخراطه في بعض الاحتجاجات المطالبة بإصلاح الصحة .وفي أول عهده، استقبل في الوزارة وفدًا من نقابيي الحركة وحلفائها، وعقد جلسات ودية عرضت فيها المطالب العاجلة بإزاحة الوجوه الفاسدة عن مواقع القيادة في الوزارة والمديريات، واتخذ إجراءات لوقف إهدار الإمكانيات في إدارات القوافل وغيرها، ثم أقر زيادة حوافز الأطباء. ورغم كل هذا نظم أعضاء قائمة الاستقلال في النقابة وقفة احتجاجية أمام مكتب الوزير، وتبرؤوا من دعمه، وطالبوا برحيله، بعد مواصلته ترديد حجج سالفيه نفسها لتبرير بقاء الوضع على حاله. وفي المقابل، مع استلام الإخوان للحكم، واصلت الأغلبية الإخوانية في النقابة التهليل لتولي رجالهم المناصب القيادية بدون أي مبرر موضوعي (د. سعد زغلول العشماوي رئيسًا للقطاع العلاجي، ثاني أهم منصب بعد الوزير، ود. محمد مصطفي مساعد الوزير للتأمين الصحي، وبعض مديري المديريات).[19]

وكان مما فاجأ الأقلية من أعضاء قائمة الاستقلال في دار الحكمة، التضخم الاستثنائي لرواتب 150 موظف (أغلبهم من الأقارب والمحاسيب) نتيجة توالي قرارات المجلس بعلاوات سنوية مغالى فيها، كانوا يحسبونها على الأجر الشامل وليس الأجر التأميني كنص القانون. وهذا فضلًا عن إصرار الأغلبية على إخفاء تفاصيل الميزانية عمومًا (ملايين الجنيهات)، وميزانية لجنة الإغاثة) أكثر من 100 مليون جنيه)، وعدم إطلاع النقابيين الجدد عليها. كما يضاف إلى ذلك ما اكتشفوه لاحقًا من استيلاء د. عصام العريان، بصفته عضو مجلس اتحاد المهن الطبية ومجالس إدارة استثمارات الاتحاد لسنوات، على مكافآت سنوية (بمئات الآلاف) بدلًا من توريدها لخزينة الاتحاد أو النقابة، مستغلا ميوعة النص القانوني بهذا الخصوص. الذي حارب نقابيو الاستقلال هذا الأمر، وعملوا على تداركه فور حصولهم على الأغلبية في دار الحكمة لاحقًا).[20]

وجدير بالذكر أن النقيب الجديد أ.د. خيرى عبد الدايم، كان أول من التفت إلى ذلك، وقرر التبرع بكامل تلك المكافآت السنوية إلى صندوق المعاشات بالاتحاد، ليعود المال إلى أصحابه كل أعضاء الاتحاد، أطباء وصيادلة.[21]

ولسنوات طويلة، ظلت مقار النقابات الفرعية خاملة، يقتصر نشاطها على استخراج الشهادات وأوراق تسجيل العيادات، مع خدمات الدورات العلمية القليلة) أغلبها مقابل رسوم التكلفة)، ورحلات الحج والعمرة وغيره. وبعد دخول أغلبية جديدة من قائمة الاستقلال لنقابات القاهرة والإسكندرية والصعيد، تغير الوضع في مقارها، مدفوعًا برؤية وحماس النقابيين وحلفائهم لتنفيذ برنامجهم والوفاء بوعودهم لناخبيهم. وتعتبر نقابة القاهرة (أكثر من 50 ألف طبيب، أي قرابة ربع الأطباء العاملين بالجمهورية)[22] نموذجًا لهذا التحول منذ استلام نقابيي الاستقلال )14 مقعد من مقاعدها، مع حصول القيادي الإخواني د. سعد زغلول العشماوي على مقعد النقيب فضلًا عن مقعدين لشباب جماعته. وشهدت نقابة القاهرة ما يلي:

- ضمت هيئة المكتب، إلى جانب النقيب، من قيادات قائمة الاستقلال، الدكاترة أحمد بكر وإيهاب الطاهر وسناء فؤاد وأحمد فتحي وأحمد شوقي .وقررت تفرغ الأمين العام من عمله الحكومي

[19] د. رشوان شعبان
[20] د. أحمد بكر
[21] د. أحمد فتحى
[22] عدد الأطباء في مصر في المستشفيات الحكومية والخاصة 212835، حسب ما جاء بموقع المصري اليوم سبتمبر 2020
https://www.almasryalyoum.com/news/details/2049512

وفقًا للقانون نظرًا لكثافة المهام، التي يفاقمها استلام مسؤولية أكثر من 22 موظفا في دولاب عمل مترهل (ملفات ناقصة ودفاتر حضور وماليات غير منضبطة ورواتب متضخمة وعمالة زائدة من المحاسيب، مع مكائد النقيب المنتمي لتيار الإخوان.

- تقرر العمل بالتوازي على كل المحاور مع إعطاء أولوية كاملة للملفات النقابية الميدانية .حيث خصص رقم هاتف جوال للطوارئ النقابية، مع مناوبات تضمن التفاعل الفوري من أعضاء النقابة مع الزملاء ضحايا الاعتداءات المتكررة على المستشفيات. وكان يعقبها امتناع الأطباء عن العمل احتجاجًا، واصطدامهم بالإدارة. ووجه خطاب لمديري المستشفيات في القاهرة بضرورة إيقاف العمل في الأقسام المتعدى عليها، وإبلاغ النقابة، مع تحميل الوزارة وجهات الأمن مسؤولية الإغلاق لحين توفير شروط الأمان[23] .ونتيجة لهذا، اضطرت النقابة العامة لإصدار قرار مماثل لعموم الجمهورية بعد أقل من شهر.

- بدأ العمل على تشكيل لجان نقابية في مستشفيات القاهرة .وصيغ كتيب لتعريف الأطباء بحقوقهم الإدارية والنقابية (أعده د. ايهاب الطاهر، وطبعت النقابة العامة عدة طبعات منه فيما بعد). وهذا إلى جانب وضع خطة لتوسيع الدورات العلمية، ومواصلة نشاط الرحلات (لم تنجح في العام الأول هذه الخطط لأسباب متعددة).

- استمر التعاون مع النقابيين الجدد في دار الحكمة في فعاليات ملف الكادر، والجمعيات الطارئة، وتنظيم إضراب أكتوبر 2012 في نطاق القاهرة، وكذلك في المرور اليومي على المستشفى الميداني والمشاركة في حمايتها، ومخازن أدويتها، من هجمات البلطجية.

- لم تهمل النقابة دورها المجتمعي، فشاركت بنشاط في إعداد مقترح مادة الصحة في دستور 2012، بعقد ندوة مشتركة مع نقابة الإسكندرية وخبراء، استضافها مقر نقابة القاهرة. كما مثلت نقابة القاهرة الأطباء في ملتقى الجمعيات الأهلية لنفس الغرض. وشاركت في جمع توقيعات المواطنين في ميادين الثورة على مطالب الصحة وميزانيتها. وبادرت مع أساتذة طب الأطفال في نشر آلاف النسخ من كتيب العناية بالأطفال مرضى السكر، كبداية لسلسلة كتيبات تالية تغطي معظم الأمراض الشائعة. وهذا فضلًا عن مشاركتها في كل فعاليات لجنة الدفاع عن الحق في الصحة، والظهور الإعلامي المتكرر دفاعًا عن إصلاح موازنة ومنظومة الصحة.[24]

- ويروي د أحمد بكر في شهادته عن هذه الفترة، أنه رغم الاتفاق منذ البداية، وبمنتهى حسن النية، مع النقيب على إدارة المجلس والنقابة بالتوافق مع النقابيين الجدد من قائمة الاستقلال، والتعاون معهم في ملفات العمل النقابي لمصلحة الناخبين، حيث يمثل ذلك مساحة من المفترض أنه لا خلاف حولها بغض النظر عن الخصومة السياسية، إلا أنه لم يكف عن نقض العهد بدءًا من التآمر مع زملائه )د.عبد المنعم أبو الفتوح و د.جمال عبد السلام) لتخريب حفل نقابة القاهرة في عيد الميلاد يناير 2012. ثم حشد الإخوان أغلبية منهم في الجمعية العمومية العادية للقاهرة - لم تستدع أبدًا طوال سنوات سيطرتهم على النقابة - للشوشرة على منصة اجتماع الجمعية العمومية، ومنع فتح ملفات تجاوزاتهم المالية، والتغطية عليها بمطالبة الأمين العام لإلغاء تفرغه رغم قانونيته، وصولًا إلى التزوير الفج في أوراق حسابية بالتآمر مع المدير المالي لإرباك أمانة المجلس. بل أوعزوا الى أحد أطباء تيار الإخوان لتقديم شكوى رسمية للنقيب،

[23] سلمه الأمين العام بنفسه لمديري كبرى المستشفيات الجامعية لإثبات الجدية.
[24] د. أحمد شوقي، طبيب بمستشفى المنيرة، وعضو مجلس نقابة القاهرة، في لقاء مع فريق البحث في مارس 2018 .

يذكر فيها أنه كان مارًا أمام المقر عند منتصف الليل فوجد النور مضاء، وأنه يعتقد استخدام أعضاء المجلس للمقر في اجتماعات سياسية مشبوهة!! كما نشر أحد أعضائهم في النقابة العامة (د.عبد الرحمن جمال) ادعاءات مماثلة على صفحات التواصل الاجتماعى، كان هدفها عرقلة عمل الفريق الجديد، والهاءه بالرد عليهم علنًا، فيبدو الخلاف كأنه بين فريقين، أبرار ويسار، وليس على حقيقته، خلافًا بين عصابة ونقابيين. بينما التزم فريق قائمة الاستقلال أقصى درجات ضبط النفس إعلاءًا للمصلحة العامة على دوافع الثأر للمكانة والشخوص، مكتفين ببلاغ لشرطة الإنترنت ضد الإساءات المنشورة. وفي الحقيقة، رسخت هذه الممارسات في فهم أعضاء قائمة الاستقلال المنتخبين حديثًا مدى عصبوية جماعة الإخوان وعدائها العميق والمستحكم لقيم الحياة المدنية واخلاق المواطنة، وبالتالي استحالة مشاركتها في أي مؤسسة تمثيلية ديمقراطية دون تعرضها للتخريب.[25]

## آثار غير متوقعة داخل حركة أطباء بلا حقوق لنجاح أعضائها في انتخابات النقابة دورة 2011

خلال العامين 2012 - 2013 ،ظهرت وتفاقمت الفجوة في الحركة بين نقابييها والأعضاء غير النقابيين. كان النقابيون مثقلين بكثافة المهام. وكانوا يتواصلون معًا باستمرار بحكم مواقعهم النقابية في اجتماعات لا تضم باقي الأعضاء بالطبع. وكان الكثير من أنشطتهم يحتاج إلى ترويج ومساندة، توقعوها من باقي زملائهم في الحركة غير النقابيين، حيث كانوا أقل انشغالًا. وفي المقابل، عاب عليهم باقي الأعضاء ابتعادهم عنهم، وعدم الدعوة لاجتماعات متقاربة تجمع أوصال الحركة، وتطلعهم على تفاصيل ما يجري . واعتبروا هذا تقصيرا، بل وذهب بعضهم لاعتباره تعاليًا واستغناءًا (خاصة مع كثرة الظهور الإعلامي للنقابيين الكبار والشباب). ورغم إدراك القيادات النقابية من أعضاء الحركة للمشكلة، إلا أن تلك القيادات لم تجد الوقت للعمل على حلها. فازداد التململ، وبدأ تناول البعض للأمر بلهجة عدوانية وتطاول، مما أسفر عن مواجهات، وخلق تكتلات في جسم الحركة. وهذا في الوقت الذي كانت تحتاج فيه لاستجماع قواها ضد الخصوم، وليس إهدارها هكذا على هذا النحو مع الحلفاء.[26]

## دار الحكمة في عهد قائمة الاستقلال وحلفائها 2014 - 2019

ترافق سقوط جماعة الإخوان عن حكم مصر في صيف 2013، مع انكشاف مدى عدوانيتها وعصبويتها وخداعها لعموم المصريين. وأدرك تيار الإخوان في نقابة الأطباء مغزى ذلك. ومع اقتراب موعد انتخابات التجديد النصفي، المقرر قانونًا في أكتوبر، حاولوا التحايل لتأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى. إلا أنهم أرغموا في النهاية وسمحوا بإجرائها في ديسمبر 2013، مع إلزام المجلس المقبل بتنظيم إضراب في أول يناير 2014 ( راجع التفاصيل في القسم الأخير -الإضرابات- من هذه الدراسة).

حضر انتخابات ديسمبر 2013 حوالي 25 ألف طبيب. و أدت إلى اكتساح قائمة الاستقلال، وإضافة 11 مقعدًا لمقاعدها في النقابة العامة. كما حصلت على الاغلبية في معظم المحافظات، لتتولى قيادة نقابات أطباء مصر في تحولٍ تاريخي حافظت عليه. وتواصل نجاحها في انتخابات 2015، بحضور حوالي 15 ألف طبيب. وحصدت فيها كل مقاعد دار الحكمة، بما فيها مقعد النقيب بفوز مرشحها أ. د حسين خيري. ثم

[25] د. أحمد بكر
[26] د. منى مينا

حصـلت في انتخابات 2017، بحضـور محدود لعشـرة آلاف طبيب، على 10 مقاعد، بخسـارة مقعد واحد للإخوان وآخر لطبيب مستقل.

**وفيما يلي مباشـرة سـنعرض نماذج من نشـاط نقابة الأطباء الجديدة خلال خمس سـنوات - من 2014 إلى 2018- على عـدة محاور، دون التزام بـالترتيب الزمني، بـداية بمحور العمـل النقـابي اليومي والميداني والذي وجهت له أطباء بلا حقوق كل طاقاتها وفاءًا للواجب ووعودها لناخبيها:[27]**

- إدارة إضـراب يناير 2014، رغم كيديته بفعل تيار الإخوان، وتزامنه مع مهام اسـتلام وإدارة دولاب العمل المعقد في دار الحكمة .
- الرصد اليقظ لكل القرارات ومشاريع القوانين التي من شأنها التأثير على المهنة والتدخل الفاعل، الاسـتباقي أحيانا، لمنع تمرير بنودها الضـارة بكل السـبل، بما فيها رفع القضـايا وحشـد الأطباء للاحتجاج والمؤتمرات الصحفية ..الخ.
- السـعي الجاد لتقوية التواصـل الحقيقي مع كل الأطباء، من خلال تمديد العمل الأسـبوعي الى 6 أيام بدلًا من 5 ايام، وتقوية لجنة الشـكاوى لتصـبح قادرة على الاسـتجابة اليومية لعشـرات الشـكاوى الفردية والجماعية التي ترد للنقابة بكل الطرق (هاتف- بريد- انترنت) أو شـخصـيا، لتجد الاستجابة من أبرز القيادات المتواجدين يوميًا في المقر.
- التحرك داخل مجلس اتحاد نقابات المهن الطبية لإصـدار قرار بتحويل حصـص أعضـاء الاتحاد من أرباح شـركات مباشـرة إلى صـندوق المعاشـات والإعانات بالاتحاد، وما زال القرار سـاريًا رغم المحاولات المستميتة لإلغائه، من جانب بعض أعضاء مجلس الاتحاد ممن يقبلون على أنفسهم التربح من العمل النقابى.
- إصـدار كتيب (اعرف حقك) من إعداد الأمين العام د .ايهاب الطاهر، بخبرته المميزة في الجانب الإداري، وتحديثه سنويًا، لمواكبة مستجدات القوانين والقرارات والمشكلات المتكررة، وتساؤلات الزملاء. ووزعت آلاف النسخ منه مجانًا على الزملاء في عموم الجمهورية.
- فتح قاعات ومكاتب الأعضاء في دار الحكمة لاستضافة وفود الخريجين والاستماع لاحتجاجاتهم السـنوية المصـاحبة لحركتي التكليف والنيابات، ومرافقة وفودهم في المفاوضـات مع الوزارة والمديريات.
- التوسـع في الأنشـطة الخدمية للأعضـاء. وكان منها مضـاعفة ميزانية صـندوق دعم الأطباء وأسرهم عدة مرات لمواجهة المرض أو الكوارث، وإتاحة قروض ميسرة لشباب الأطباء لأغراض الزواج أو شـراء سـيارة أو غير ذلك، ودعم الرحلات والمصـايف للشـباب والمتقاعدين، مع تقديم عموم الخدمات بعد الاقتراع الشـفاف عند محدودية الفرص المتاحة، وتنظيم مؤتمرات علمية عديدة لحديثي التخرج برسـوم رمزية، مع تطعيمها بأنشـطة اجتماعية وترفيهية، وأخيرًا التخلص من العائمة المشوهة في نادي الأطباء على نيل الجيزة، وبناء اخرى حديثة.

**وعلى محور التمسك بواجبات الدور المجتمعي للنقابة :**

- المشاركة في كل فعاليات اللجنة القومية للدفاع عن الحق في الصحة لدعم مطالب زيادة الموازنة واصلاح المنظومة الصحية.
- تنظيم ورش العمل المشاركة في إعداد مادة الصحة في دستور 2014 .

[27] شهادة مكتوبة من د. أحمد بكر

- الاضطلاع بالدور الرئيسي في لفت أنظار المجتمع والمسؤولين إلى خطورة قرارات تعويم الجنيه في نوفمبر 2016 على انتظام توريد الأدوية الأساسية، واستجابة رئاسة الوزراء بتشكيل لجنة لدراسة الأزمة، بعد أيام من إنكار وزير الصحة د.أحمد عماد وجود المشكلة أصلًا.[28]
- عقد المؤتمرات الصحفية والندوات لدعم قضايا مثل مناهضة العودة لاستخدام الفحم كوقود لمحطات الكهرباء، وخطر استحواذ شركة أبراج كابيتال العابرة للجنسيات على كبريات المؤسسات الطبية الخاصة في مصر، تمهيدًا لوضع احتكاري، وكذلك قضية دخول رأس المال السعودي كمالك لحصص في أراضي ومنشآت قصر العيني التاريخي العتيد.
- التضامن مع نقابة الصحفيين عند تعرضها للانتهاك والتعسف، والمشاركة في الحملة المجتمعية ضد بعض بنود قانون الخدمة المدنية.
- اصدار فيديوهات عديدة للتوعية الصحية للجمهور حول الأمراض الشائعة وتنظيم ندوات عامة في دار الحكمة لذات الغرض.

**وعلى محور العلاقة مع سلطات الدولة**

رغم ما يردده خصوم الحركة والنقابة دومًا عن ميلها للتشدد و مناوأة السلطة، إلا أن المتأمل لعلاقتهما بالحكومة والبرلمان، حتى في لحظات المواجهات، لا يمكنه رصد ميل كهذا. بل يصل إلى أن العكس صحيح، إذ تورطت السلطات في مواقف عديدة من التعسف ضد المهنة والأطباء دون مبرر موضوعي، مما استوجب تصدي النقابة لهذا، على قاعدة (لا تفريط ولا إفراط) في الرد . ولعل ما يلي من أبرز الأمثلة، دون التقيد بالترتيب الزمني:

- واقعة الاعتداء الهمجي على مستشفى المطرية التعليمي في يناير 2016، والتي بقدر إهانتها واستفزازها للأطباء، بقدر إظهار السلطات وقتها لإصرارها على تدليل أمناء الشرطة المعتدين وانتهاك حق الأطباء الضحايا. وفشلت كل اتصالات النقابة لإعمال القانون وإحقاق الحق. فتحملت النقابة مسؤوليتها، ودعمت استمرار الأطباء في رفضهم العمل لحين ضمان جدية تأمينهم. وانضم قياديو النقابة لاعتصامهم، وباتوا معهم بصحبة المستشارين القانونيين في المستشفى لحمايتهم. ومع استمرار التعنت، تمت الدعوة للجمعية العمومية، واستجاب الأطباء الذين كانوا في حالة غليان عند الإفراج عن الجناة في الليلة السابقة لانعقاد جمعيتهم . واحتشدوا كما لم يفعلوا طوال تاريخهم، أكثر من عشرة آلاف طبيب، هزت صيحاتهم كل الآذان والضمائر.[29]
- تكرر التعسف الصارخ في واقعة تحويل الطبيب الشاب محمود ناصر، الطبيب المقيم في مستشفى الزقازيق الجامعي، لنيابة أمن الدولة لاتهامه بالتربح من شركة توريد مستلزمات جراحية .وفي الحقيقة، وباعتراف أستاذ جراحة العظام ورئيس القسم، كان يمارس عملًا معتادًا في كل مستشفيات الحكومة، لمساعدة المرضى في شراء لوازم التجهيزات الجراحية لمرضى العظام (المسامير والشرائح باهظة الثمن)، والتي لا تشتريها المستشفيات الحكومية لمرضاها

---

[28] تعرضت د مني مينا لحملة تشويه إعلامية شرسة، مع تقديمها للمحاكمة بتهمة غريبة في قضية (السرنجات) الشهيرة، في سياق التعمية على خطورة رصدته من تقصير الوزارة.

[29] موقع النقابة العامة لأطباء مصر، فبراير 2016، قرار النائب العام بخصوص اعتداء 9 أمناء شرطة على أطباء مستشفى المطرية التعليمي http://www.ems.org.eg/our_news/details/3923.

وأيضًا على موقع العربية نت، إضراب الأطباء المصريين احتجاجا على اعتداءات الشرطة، أشرف عبد الحميد، فبراير 2016، https://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt/2016/02/12/%D8%A3%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%8A%D8%B6%D8%B1%D8%A8%D9%88%D9%86-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D8%A9.

إلا نادرًا.[30] وكانت هناك واقعة تعسف أخرى في الشرقية أيضًا، حيث أصر وكيل نيابة على ضبط وإحضار الطبيب الشاب محمد حسن، متهمًا بإهانة وتعطيل النيابة العامة، لكونه تمسك بأداء واجبه كمناوب وحيد في تخصصه بقسم الاستقبال، فتأخر على تلبية استدعاءه له (في أمر غير عاجل وروتيني). ولم يشفع للطبيب تدخل الأستاذ الدكتور نقيب الشرقية، وتوجهه بنفسه لوكيل النيابة ورئيسه، ثم تواصل نقيب أطباء مصر بنفسه مع النائب العام أكثر من مرة دون استجابة.

- استدعت النقابة وزيرة الصحة مها الرباط، للمثول أمام التحقيق التأديبي، تطبيقًا للقانون الذي انتهكته بتعسفها مع الزميل د أحمد شوقي، عضو مجلس نقابة القاهرة، أثناء قيامه بواجبه النقابي مشرفًا على إضراب مستشفى المنيرة .إذ قدمت الوزيرة بلاغًا ضده للنيابة العامة رغم حصانته النقابية التي يفرضها القانون، ورغم كونها كعضو نقابة الأطباء ملزمة بتنفيذ قرارات الجمعية العمومية بالإضراب[31].

- أما تقديم وزير الصحة د.أحمد عماد للمحاسبة التأديبية، فكان قرار الجمعية العمومية الحاشدة في فبراير 2016. حيث عمل الوزير، في ذروة اشتعال أزمة مستشفى المطرية، وبدلًا من دعم جهود استعادة كرامة المهنة وحقوق زملائه، على تمرير قراره الخاص بنظام التدريب الإلزامي، متجاهلًا الاعتراضات العديدة عليه من قبل النقابة وعموم الأطباء[32].

- ولم يكن د. إيهاب الطاهر أمين عام أطباء مصر مخطئًا حينما نشر خبر مراسلته للأكاديمية الطبية العسكرية، مستفسرًا منها عن تفاصيل نظام الزمالة بها، وانتظاره ردها. وكانت الأكاديمية قد أعلنت عن النظام وآثار اهتمام وفضول الأطباء، واستنكروا جهل النقابة لتفاصيله. وبذلك، كان أمين النقابة يؤدي واجبه. لكنه قدم للقضاء العسكري بتهمة نشر مواد تمس القوات المسلحة دون استئذان!

- وفي الحقيقة، تزامنت هذه المواقف المتكررة من التحامل على الأطباء وإهدار كرامتهم مع وقائع عديدة لتجاهل حق نقابتهم الدستوري في ضرورة إشراكها في إعداد القوانين والقرارات الوزارية ذات الصلة بمهنتهم .فصدرت قوانين إما بمعزل تام عن النقابة، أو مع إهدار كل تحفظاتها عليها. فاضطرت النقابة لإعلان موقفها ونشر تحفظاتها على القرارات في كل مرة، واللجوء للقضاء احيانا. وبالتالي ظهرت وصنفت كمعارض دائم للحكومة، ثم كخصم تجري محاصرته إعلاميا وتشويه صورته أمام الرأي العام). والامثلة كثيرة على ذلك، ومنها قانون التأمين الصحي ثم لائحته التنفيذية، وقانون تنظيم العمل في المستشفيات الجامعية ثم لائحته التنفيذية، وحتى قانون مزاولة مهنة الطب ولائحته التنفيذية، والامتناع عن تنفيذ حكم صرف بدل العدوى، والامتناع عن إصدار قانون المسؤولية الطبية الذى يمنع تعرض الأطباء للحبس والابتزاز في قضايا أخطاء المهنة، والامتناع عن إقرار عدم جواز التصالح في قضايا الاعتداءات على المستشفيات والأطباء، والامتناع عن تدارك القرار المعيب بفتح سجل بالوزارة لخريجي كليات العلوم الصحية بمسمى اخصائي، و الامتناع كذلك عن تصحيح التعديات على المهنة من جانب المساعدين في الطب الطبيعي وتخصص المعامل، والتي نشأت أصلًا بقرارات وزارية معيبة.[33]

---

[30] البوابة، سمير ابراهيم، ديسمبر 2017، https://www.albawabhnews.com/2870110

[31] بوابة الاهرام، فبراير 2014، https://gate.ahram.org.eg/News/459765.aspx

[32] المصرى اليوم، محمود الواقع، فبراير 2016، https://www.almasryalyoum.com/news/details/891558

[33] ترى نقابة الأطباء أن هذه الكليات، العلوم الصحية والطب الطبيعى لا ترقى لما يدرسه الأطباء في كلية الطب البشرى، ومن ثم فان اعطاء نقابة الأطباء ترخيص باسم اخصائى من شأنه أن يتدنى مستوى المهنة، ويعرض حياة المرضى لخطر حقيقى، وهى معركة كبيرة داخل نقابة الأطباء، وليست قائمة على الانفعال العاطفي أو نظرة متعالية لهذه الكليات، وانما الحرص على المهنة وعلى المرضى بالاساس.

- يلاحظ هنا كثرة القوانين والقرارات موضـــع النزاع، وقد تتابعت غالبيتها خلال الســـنوات الأخيرة لتؤدي مزيدًا من تعقيد ظروف عمل الأطباء. وحتى في الحالات الإيجابية القليلة مثل القانون 14 لعام 2014، الذي تضـــمن تحســـينًا ملموسًـــا لدخول الفريق الطبي الحكومي، كمحصـــلة لنضـــال سنوات، فقد صدر مستبعدًا من استحقاقاته كل أطباء التأمين الصحي الحكومي، في تمييز صارخ ضدهم. واستلزم ذلك عشرات الوقفات الاحتجاجية والمؤتمرات الصحفية ورفع قضايا على مدى قرابة عامين قبل تعميمه عليهم. ثم ســـرعان ما جاءت قرارات نوفمبر 2016 الاقتصـــادية )وعلى رأســـها تعويم الجنيه( وما صـــاحبها من موجات التضـــخم العاتية، لتقضـــي على ذلك التحســـن النسبي.[34]

## وعلى محور العلاقات الخارجية واتحاد الأطباء العرب

كانت د. امتياز حســـونة أول مقرر للجنة العلاقات الخارجية في المجلس الجديد. ورغم ضـــخامة الجهد المبذول فيه، إلا أن إنجازاته بدت أقل من باقي المحاور، ربما نظرا لطبيعة العمل نفسها.

قامت اللجنة بتنظيم ورش عمل حول إقرار دخول النقابة كطرف ثالث في كل عقود عمل الأطباء في دول الخليج خاصـــة مع القطاع الخاص. وتواصـــلت مع الزملاء العاملين بها، أو ســـبق لهم العمل فيها. وكما اكتشفت اللجنة وجود بعض الروابط للأطباء في بعض المناطق بالسعودية، وتواصلت معها ايضًا. ونتج عن هذا نشـــر قوائم بأســـماء المؤســـســـات الطبية الخاصـــة ذات الســـمعة الســـيئة حتى يتحاشـــى الأطباء المصـــريين التعاقد معها قبل ســـفرهم. كما ســـعت اللجنة لمحاولة فتح مكتب توثيق الخارجية في مقر النقابة. وكذلك جمعت ونشرت قوائم بأسماء وعناوين الأطباء المصريين في بعض الدول الاوروبية ممن أبدوا اســـتعدادًا للتواصـــل وتقديم المشـــورة والعون للراغبين من الزملاء في الســـفر للعمل في تلك الدول.[35]

كما لم يهمل المجلس الجديد التزاماته القانونية بالتعاون مع الأطباء العرب ونقاباتهم وجمعياتهم أينما وجدت داخل وخارج الوطن العربي. كما التزام ايضًـــا بعضـــوية اتحاد الأطباء العرب. ومنذ 2015، خاضـــت النقابة صـــراعًا مريرًا بالتعاون مع نقابات وجمعيات الأطباء في أكثر من 12 دولة عربية لاســـتعادته من قبضة تيار الإخوان المسلمين.[36] وكشفت اللجنة حجم الخداع والتخريب المؤسسي الذي مارسوه لعقد اجتماعاته بحضور أنصارهم فقط، وتزوير تولي أسامة رسلان لمنصب الأمين العام دون علم نقابة أطباء مصر، أكبر مكون في الاتحاد. ومازالت أموال الاتحاد ولجنة الإغاثة التابعة له (مئات الملايين من الجنيهات) أسيرة النزاع مع تنظيم الإخوان الدولي.

كما شـــملت جهود النقابة أيضًـــا تولي مســـؤوليتها في تنظيم اجتماع قانوني لأمانة ومؤتمر الاتحاد في دار الحكمة، أُختير فيه أ.د أســـامة عبد الحي أمينا عاما، بتوافق 12 دولة عربية. إلا أن فريق الإخوان حال دون تسليم ديوان وحسابات الاتحاد حتى هذه اللحظة. ولم تنجح المساعي لدى السلطات ووزارة الخارجية في حسم الأمر .[37]

---

[34] تابع شهادة د. أحمد بكر.

[35] نفسه.

[36] الذي كان تحت قيادة د. عبد المنعم أبو الفتوح، و د. أسامة رسلان ومساعدة الأطباء الإخوان في السودان واليمن وبعض البلدان العربية المنضمة حديثا للجامعة العربية )جيبوتي والصومال وجزر القمر(.

[37] المرجع نفسه. وجدير بالذكر أن هذا الجزء الخاص بالعمل النقابى البحث بعد نجاح قائمة الاستقلال عبر دورتي الانتخابات في 2011 ، 2013 ، إلا انه من المفيد للمطلعين على الدراسة من النقابيين الجدد التعرف إلى آليات العمل داخل النقابات بشكل عام، والأطباء داخل نقابة الأطباء بشكل خاص. لاسيما وأن هذا الجزء يتضمن قسمًا كبيرا من معركة قائمة الاستقلال مع النقابيين من تيار الإخوان الذين استحوذوا على مقاعد النقابة لسنوات طويلة بالاشتراك مع النقابيين الموالين للنظام، ومن هنا كان كشف خطايا تيار الإخوان داخل النقابة جزء من الدرس الذى على النقابيين استيعابه

ولا يتســـع المقام هنا لذكر كل التفاصـــيل الكثيرة الصـــادمة من هذا النوع (بما فيها تزوير لائحة ونظام الاتحاد، والتعامل لســـنوات بثلاث نصـــوص مختلفة للائحة حســـب الحاجة!)، الأمر الذي ظهر جليًا في المعارك بين أنصار أسامة رسلان وأنصار أبو الفتوح عند تصادمهم في 2018 داخل دار الحكمة. هذا فضلًا عن إثارة الشـــقاق بين الأطباء العرب في أوروبا، وتجاهل د. وليد الزدجالي رئيس الجمعية الطبية العمانية بدلًا من تكريمه ودعمه، إذ كان صاحب المطالبة بمساواة الأطباء الوافدين لعمان بالأطباء العمانيين في الحقوق والأجر.

# شكر خاص

تمت هذه الدراسة بالتعاون مع عدد كبير من قيادات ونشطاء حركة الأطباء وعلى رأسهم" حركة أطباء بلا حقوق، ولجنة الدفاع عن الحق في الصـــحة" وبالطبع قائمة الاســـتقلال بعد نجاحهم في انتخابات النقابة دورتى 2011، 2013 .

وأخذت الشـــهادات في عدد من اللقاءات في النقابة العامة بدار الحكمة، والنقابة الفرعية للقاهرة، في أوقات متفاوتة من عام 2018 حسب الوقت المتوفر لأصحاب الشهادات. وأحيانًا، بالنسبة لمن لم يستطع فريق البحث الالتقاء بهم، كانت تسلم الشهادات مكتوبة. كما أجرى لقاء شخصى في 2019 مع د. محمد حسن خليل. واستطاع فريق البحث الحصول على مادة كبيرة تخص الحركتين من كل من د. محمد حسن خليل، حول عمل لجنة الدفاع عن الحق في الصحة، ود. أحمد فتحى من شباب الأطباء في النقابة العامة، وسوف نوفرها على موقع المنصة مع الدراسة. كما تفضل د. أحمد بكر بكتابة شهادة وافية تم إدماجها في الشهادات.

- **أصحاب الشهادات مرتبة أبجديا مع حفظ اللقب**

- أحمد بكر أمين مساعد نقابة القاهرة ، أخصائي طب الأطفال مستشفى أطفال مصر للتأمين الصحى
- أحمد شوقي أمين صندوق نقابة القاهرة ،استشارى انف واذن مستشفى المنيرة العام
- أحمد فتحى أمين مساعد الأمين العام بالنقابة العامة، اخصائى الامراض الجلدية بمستشفى الحوض المرصود
- إيهاب الطاهر عضو مجلس النقابة العامة استشارى جراحة المسالك البولية بمستشفى الزاوية العام
- رشوان شعبان عضو مجلس النقابة العامة سابقا، استشاري أمراض القلب والشرايين بوزارة الصحة
- سناء فؤاد أمين عام نقابة القاهرة، استشارى حميات
- محمد حسن خليل استشارى القلب والأوعية الدموية بمستشفي التأمين الصحي بمدينة نصر سابقا
- منى مينا عضو مجلس النقابة العامة، اخصائى طب الاطفال بوزارة الصحة